الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاق تعاون مالي

بعنوان سنة 2016 بين حكومة الجمهورية التونسية

وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية

(56 / 2019)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 10 / 07 / 2019

الوثائق المرفقة بالمشروع:

*** وثيقة شرح الأسباب،**

*** اتفاق التعاون المالي.**

تاريخ انتهاء الأشغال: 22 / 07 / 2019

رئيس اللجنة: المنجي الرحوي

نائب الرئيس: الهادي بن ابراهم

مقررة اللجنة: ليلى الحمروني

المقرر المساعد: العجمي الوريمي

المقرر المساعد: حسام بوننـي

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 11 جويلية 2019
جلسة اللجنة: 18 جويلية 2019 **القرار:** الموافقة بإجماع الحاضرين (06 مع) **تاريخ انتهاء الأشغال:** 22 جويلية 2019 **نائب رئيس اللجنة:** الهادي بن ابراهم **المقررة:** ليلى الحمروني

أوّلا ـ تقديم المشروع:

أبرمت الحكومة التونسية والحكومة الألمانية في 10 أفريل 2019 بتونس اتفاقا للتعاون المالي لسنة 2016.

تمّ التوقيع على هذا الاتفاق تبعا للمفاوضات الحكومية التونسية الألمانية التي جرت في إطار الدورة 12 للجنة المتابعة والتفكير للتعاون المالي والتقني التونسي الألماني التي انعقدت بتونس يومي 23 و24 ماي 2017.

تلتزم حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية، بمقتضى هذا الاتفاق، بتمكين حكومة الجمهورية التونسية أو أي منتفع آخر يتم اختياره بصفة مشتركة من قبل الحكومتين، من الحصول من مؤسسة القروض من أجل إعادة الإعمار على قروض ومساهمات مالية ذات قيمة جملية تقدّر بـ 264,5 مليون أورو موزعة بين قروض 252,5 مليون أورو وهبات (12 مليون أورو)

تمكّن هذه التمويلات الحكومة التونسية من إنجاز مشاريع ذات أولوية في مجالات اللامركزية والتصرّف في المياه والطاقة لا سيما في المناطق الداخلية للبلاد ومن أهم هذه المشاريع:

- برنامج تمويل الجماعات المحلية:
  - ✓ قرض بقيمة 75 مليون أورو،
- برنامج التصرف المندمج في الموارد المائية GIRE في إطار تنمية المناطق الريفية:
  - ✓ قرض بقيمة 50 مليون أورو،
  - ✓ هبة بقيمة 02 مليون أورو،
- تحديث التصرف في النفايات وخلق مواطن شغل:
  - ✓ هبة بقيمة 10 مليون أورو

- دعم مشاريع الطاقات المتجددة من برنامج معدات الشركة التونسية للكهرباء والغاز STEG II:

✓ استعداد الجانب الألماني تقديم قروض بشروط تفاضلية بمبلغ جملي يصل إلى 100 مليون أورو،

- تحسين الآداء في قطاع المياه ـ تحديث وادي مجردة ـ الوطن القبلي II:

✓ استعداد الجانب الألماني تقديم قروض بشروط تفاضلية بمبلغ جملي يصل إلى 27,500 مليون أورو.

تضبط الإجراءات المتبعة لاستعمال المبالغ المذكورة في هذا الاتفاق وطرق منحها وكذلك الإجراءات التي ستطبّق عند إبرام الصفقات ضمن عقود يتم إبرامها بين مؤسسة القروض من أجل إعادة الإعمار (KFW) والمنتفعين بالقروض والمساهمات المالية، باعتبار أن هذه العقود تخضع إلى التشريع الجاري به العمل في جمهورية ألمانيا الاتحادية.

يتم التفاوض بين الجانبين في شأن هذه العقود ويتم على ضوء نتائج المفاوضات تحديد شروط عقود القروض (آلية القرض، مدّة التسديد، فترة الإمهال). وإجراءات استعمالها بشكل يحفظ سيادة الدولة التونسية ومصالحها.

لا تتطلب هذه العقود إجراءات مصادقة للدخول حيز التنفيذ حيث يعتبر اتفاق التعاون المالي التونسي الألماني اتفاق إطاري لكل المشاريع المبيّنة أعلاه مما سيمكن من التخفيف من الإجراءات الضرورية للانطلاق في تنفيذ مشاريع التعاون المالي بين البلدين ويسرّع في نسقها ويقلّص من مدّة إنجازها.

تعفي حكومة الجمهورية التونسية مؤسسة القروض من أجل إعادة الإعمار (KFW) من كل الضرائب والأداءات العمومية المستوجبة بالجمهورية التونسية والمرتبطة بإبرام وتنفيذ العقود المشار إليها في هذا الاتفاق.

ثانيا . أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة يوم 18 جويلية 2019 وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص اتفاق التعاون المالي.

وخلال النقاش، وضّح عدد من النواب أن هذا القرض يمثل اتفاق تعاون مالي بعنوان سنة 2016 ويندرج في إطار اتفاق التعاون المالي المبرم بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية وهو يمكّن تونس من الحصول على قروض ومساهمات مالية لإنجاز مشاريع ذات أولوية في مجالات اللامركزية والتصرف في المياه والطاقة خاصة في المناطق الداخلية.

واقترح أحد النواب أن يتضمن شرح الأسباب رؤية واضحة وتقييم معمّق للقروض التي تمّ الحصول عليها في إطار هذا الاتفاق خلال السنوات الماضية باعتبار ما تشهدُهُ المديونية من ارتفاع متواصل يؤثر مستقبلا على المالية العمومية.

بينما أفاد نائب آخر أن هذا الاتفاق الإطاري من شأنه أن ينهض بقطاعات حساسة خاصة الطاقة المتجددة وتحسين الأداء في قطاع المياه وتحديث التصرف في النفايات وسيمكّن من إنجاز مشاريع ذات أولوية في مجالات حيوية خاصة في المناطق الداخلية.

ثالثا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين.

نائب رئيس اللجنة	**المقررة**
الهادي بن ابراهم	ليلى الحمروني